دور المشاركة الشعبية في المشاريع التي نفذتها المجالس البلدية المنتخبة في محافظة جنين*

د. سائد ربايعة**
أ. جمال حبش***

* تاريخ التسليم: ١٣/ ٣/ ٢٠١٢م ، تاريخ القبول: ٨/ ٥/ ٢٠١٢م.
** أستاذ مساعد جامعة في جامعة القدس المفتوحة/ فرع جنين.
*** عضو هيئة تدريسية غير متفرغ في جامعة القدس المفتوحة/ فرع جنين.

ملخّص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور المشاركة الشعبية في المشاريع التي نفّذتها المجالس البلدية المنتخبة في محافظة جنين، وذلك من وجهة نظر أعضاء المجالس البلدية المنتخبة في هذه المحافظة، ومعرفة درجة اختلاف آرائهم باختلاف كلٍّ من متغير: الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، والموقع الإداري لعضو المجلس البلدي، ولتحقيق هدف الدراسة فقد صمم الباحثان استبانة تكوّنت من (٣١) فقرة تمتعت بدرجة صدق عالية، وبدرجة ثبات بلغت قيمتها (٠,٩٧٨) ، وقد وُزِّعت بعد ذلك على عينة من أعضاء المجالس البلدية المنتخبة في المحافظة بلغ حجمها (١٠٥) أعضاء، أي ما نسبته (٦٨,٦٪) من كامل مجتمع الدراسة، وبعد جمع البيانات وتحليلها أظهرت الدراسة أن الدرجة الكلية لمشاركة أفراد المجتمع المحلي في المشاريع التي نفذتها المجالس البلدية المنتخبة في محافظة جنين من وجهة نظر أعضاء المجالس البلدية المنتخبة كانت دون المتوسط، كما أظهرت الدراسة أن الدرجة الكلية لدور هذه المشاركة في إنجاح المشاريع التي نفذتها المجالس البلدية كانت دون المتوسط أيضاً.

كما تبين أنّه لا توجد فروق إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة تعزى لمتغيرات: الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، والموقع الإداري لعضو المجلس البلدي، بينما أظهرت الدراسة وجود علاقة خطية قوية وموجبة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة الإحصائية (α = ٠,٠٥) ، بين درجة مشاركة أفراد المجتمع المحلي في المشاريع التي نفذتها المجالس، وبين درجة دور هذه المشاركة في إنجاح المشاريع المنفذة، وذلك من وجهة نظر أعضاء المجالس.

Abstract:

This study aims at identifying the role of popular participation in the projects carried out by the elected local councils in Jenin Governorate considering the members of the local councils with regard to sex, age, educational level, and the member's administration position in the local council.In order to achieve the study objective, both of the researchers designed a questionnaire with (31) items.

The questionnaire had high validity and a high reliability rate (0.978), The questionnaire was distributed to a sample of (105) elected council members; about (68.6%) of the study society.The data analysis showed that the total rate of the local community members' participation in the projects was below medium.Furthermore the total rate of the role of local community participation in order to come considerable projects implemented by the elected local councils in Jenin Governorate is below medium.The findings also showed no significant differences in the sample responses according to gender, age, educational level, and administration position at (a = 0. 05) .

The analysis showed a significant and strong positive correlation between the degree of popular participation in the projects carried out by the local councils and the role of this participation in succeeding implemented projects from the point of view of elected council members.

مقدمة:

شهد العالم في العقود القليلة الماضية طفرةً واضحة في مجال التنمية المحلية، كما شهد كذلك تحولات سريعة شملت جوانب الحياة البشرية كلها، وقد كان لهذه التغيرات أثر كبير على المجالس المحلية في معظم دول العالم، فقد أصبحت هذه المجالس توفر إجراءات وسبل توفير المال اللازم لتنفيذ المشاريع التنموية والخدماتية المتنوعة، مما حدا بكثير من دول العالم إلى نقل جزء كبير من الصلاحيات المتعلقة بهذا الأمر إلى الهيئات والمجالس المحلية، ولذلك فقد أصبحت هذه المجالس مسؤولة عن تسيير شؤون المجتمع المحلي، كما أصبحت مسؤولة عن رفع درجة الوعي المحلي للمواطنين لتحقيق التعاون بينها، وبين السكان المحليين في المدن والبلدات المختلفة.(وزارة الحكم المحلي، التقرير السنوي، ١٩٩٨، ص١)

كذلك أدى هذا التحول البارز، في إطار صلاحيات وأهداف المجالس والهيئات المحلية، إلى بلورة مفاهيم ورؤى تنموية لهذه الهيئات المحلية، فقد أصبح ملقىً على كاهلها مسؤولية تحقيق التنمية: السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية لكل شرائح المجتمع المحلي، وهذا يقتضي منها العمل على تطوير الوعي التنموي العام للسكان المحليين، وكذلك تحفيزهم من أجل المشاركة في رسم السياسات المحلية، وفي تخطيط وتنفيذ، ومتابعة المشاريع التي تنفذها الهيئات المحلية المتعلقة بالسكان المحليين وتقويمها.(اشتية وحباس، ٢٠٠٤، ص٨١)

وانطلاقا من هذه التحولات، فقد أصبحت الهيئات والمجالس المحلية مسؤولة عن التعرف إلى الرأي العام المحلي تجاه كل القضايا الحياتية المتنوعة، التي تتعلق بحياة السكان المحليين اليومية، وأصبح من واجباتها ومهمَّاتها التعاطي مع الأولويات والقضايا المتنوعة للمواطنين، كما أصبحت مسؤولة عن إيجاد السبل المختلفة التي تكفل استمرارية التواصل والتعاون بين هذه الهيئات، وبين أفراد المجتمع المحلي. (القاروط، ٢٠٠٨، ص٨٢)

وعليه، فإن فلسطين لا تعيش بمعزل عن تلك التغيرات العالمية التي شملت الأهداف، والتوجهات التنموية الحديثة للهيئات المحلية في مختلف دول العالم، فمنذ توقيع (اتفاق أوسلو) بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل عام (١٩٩٣م) ، ظهر الاهتمام الفلسطيني واضحاً بالهيئات المحلية الفلسطينية، وأصبحت محل اهتمام كبير، سواء من حيث توجهاتها الخدماتية، أم من حيث الفلسفة التنموية التي يجب عليها اتّباعها بما يتلاءم مع الأهداف المحلية للسكان المحليين، وبما يتناسب مع كل ما يتعلق بشؤون حياتهم المحلية. (ردايدة، ٢٠٠٦، ص١)

وتحقيقاً لذلك، فقد استحدثت وزارة للحكم المحلي الفلسطيني، وشكّلت وفق القرار الصادر بتاريخ (٢٥/ ٢/ ١٩٩٤م) ، وهو أول قرار يُتّخذ من القيادة السياسية للسلطة الفلسطينية (بركات، ٢٠٠٩، ص١٢) .وقد كانت الاستراتيجيات التي انطلقت منها هذه الوزارة هي: العمل على تحقيق درجة عالية من الاستقلال المالي للهيئات المحلية الفلسطينية، وتحقيق المشاركة المحلية في انتخاب أعضاء هذه الهيئات، وكذلك ضمان تحقيق مشاركة المواطنين المحليين في تحديد أولوياتهم ومشاريعهم المحلية.(وزارة الحكم المحلي، ١٩٩٨، ص١٠) .لذلك فان هذه الدراسة جاءت لتبحث موضوع المشاركة الشعبية في المشاريع التي نفذتها المجالس البلدية المنتخبة في محافظة جنين، وذلك من خلال تسليط الضوء على درجة هذه المشاركة، وعلى دورها في هذه المشاريع، ولا سيما أن هذه المحافظة تضم (١٢) مجلساً بلدياً، و (٢٨) مجلساً قروياً، و (٣٨) لجنةَ مشاريع.(وزارة الحكم المحلي، ٢٠٠٣)

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

عملت المجالس البلدية المنتخبة في محافظة جنين خلال السنوات (١٩٩٤– ٢٠١٠) على تنفيذ (٣٩٩) مشروعاً بلغت تكلفتها الكلية (٧٠١١٠٤١٥) دولار، وقد شملت هذه المشاريع: تعبيد طرق داخلية، وبناء مدارس ومقرات للهيئات المحلية، وإعادة تأهيل شبكات المياه والكهرباء (مديرية الحكم المحلي، جنين، وثيقة رقم– ٣/ ١/ ٦– ١٧٥٠/ ٢٠١١) .وقد عملت هذه المجالس على إشراك المواطنين في تحديد الأولويات لهذه المشاريع، وفي مراحل تنفيذها كافة، وإن مشكلة هذه الدراسة تتبلور في السعي لمعرفة مدى درجة تحقق هذه المشاركة الشعبية من قبل أفراد المجتمع المحلي في مراحل إنجاز تلك المشاريع، وكذلك معرفة دور هذه المشاركة في تلك المشاريع، **وذلك من خلال الإجابة على الأسئلة الآتية**:

- ما درجة مساهمة المواطنين في المشاريع التي نفذتها المجالس البلدية المنتخبة في محافظة جنين؟
- ما درجة دور مشاركة المواطنين في إنجاح المشاريع التي نفذتها المجالس البلدية المنتخبة في محافظة جنين؟
- هل توجد فروق في درجة مشاركة المواطنين في المشاريع التي نفذتها المجالس البلدية المنتخبة في محافظة جنين، في ضوء متغيرات: (الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، والموقع الإداري لعضو المجلس البلدي) ؟
- هل توجد علاقة بين درجة مشاركة المواطنين في المشاريع التي نفذتها المجالس البلدية في محافظة جنين، ودور هذه المشاركة في إنجاح المشاريع، من وجه نظر أعضاء المجالس؟

فرضيات الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على الفرضيات الآتية:

١. إن درجة مساهمة المواطنين في المشاريع التي نفذتها المجالس البلدية المنتخبة في محافظة جنين، من وجهة نظر أعضاء المجالس البلدية المنتخبة، كانت بدرجة متوسطة، وذلك عند مستوى الدالة ($\alpha = ٠,٠٥$).

٢. إن درجة دور مشاركة المواطنين في إنجاح المشاريع التي نفذتها المجالس البلدية في محافظة جنين، كانت بدرجة متوسطة، وذلك عند مستوى الدالة ($\alpha = ٠,٠٥$).

٣. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدالة ($\alpha = ٠,٠٥$) في درجة مشاركة المواطنين في المشاريع التي نفذتها المجالس البلدية في محافظة جنين، تعزى لمتغير الجنس.

٤. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدالة ($\alpha = ٠,٠٥$) في درجة مشاركة المواطنين في المشاريع التي نفذتها المجالس البلدية في محافظة جنين، تعزى لمتغير العمر.

٥. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدالة ($\alpha = ٠,٠٥$) في درجة مشاركة المواطنين في المشاريع التي نفذتها المجالس البلدية المنتخبة في محافظة جنين، تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

٦. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدالة ($\alpha = ٠,٠٥$) في درجة مشاركة المواطنين في المشاريع التي نفذتها المجالس البلدية المنتخبة في محافظة جنين، تعزى لمتغير الموقع الإداري لعضو المجلس البلدي.

٧. لا توجد علاقة خطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدالة ($\alpha = ٠,٠٥$) بين درجة مشاركة المواطنين في المشاريع التي نفذتها المجالس البلدية في محافظة جنين، ودور هذه المشاركة في إنجاح المشاريع، من وجه نظر أعضاء المجالس.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في النقاط الاتية:

♦ إنّ لهذه الدراسة أهمية في تحديد جوانب مشاركة المواطنين في المشاريع التنموية والخدمية المختلفة، التي نفذتها المجالس البلدية في محافظة جنين.

♦ من المتوقع أن تُساعد النتائج التي تتوصل إليها الدراسة المجالس البلدية على تحديد نقاط القوة والضعف في العلاقة ما بين المواطنين وهذه المجالس.

♦ تكمن أهميتها في كونها تعمل على إثراء الأدبيات المتعلقة بالمجالس البلدية.

أهداف الدراسة:

● معرفة درجة تقدير أعضاء المجالس البلدية في محافظة جنين لدرجة مشاركة المواطنين في المشاريع التي المنفَّذة.

● التعرف إلى درجة تأثير بعض المتغيرات الشخصية، كعمر الأعضاء، وجنسهم، ومؤهلاتهم العلمية، والموقع الإداري لعضو المجلس البلدي، على درجة تقديرهم لدرجة مشاركة المواطنين في المشاريع التي نفذتها المجالس البلدية المنتخبة في محافظة جنين.

● السعي إلى توفير بيانات علمية، تمكن المجالس البلدية من تحديد سبل تعزيز علاقة المواطنين بالمجالس البلدية، في ضوء هذه البيانات الناتجة عن هذه الدراسة.

حدود الدراسة:

♦ **المحدد الزمني**: أُجريت هذه الدراسة خلال النصف الثاني من العام (٢٠١١م) .

♦ **المحدد المكاني**: اقتصرت على مدن محافظة جنين وبلداتها التي يوجد فيها مجالس بلدية منتخبة.

♦ **المحدد البشري**: اقتصرت الدراسة على أعضاء المجالس البلدية المنتخبين في بلديات مدن وبلدات محافظة جنين.

الإطار النظري:

أولاً- مفهوم المشاركة الشعبية:

إن مفهوم المشاركة الشعبية يعدُّ من المفاهيم المقترنة اقتراناً واضحاً بقضية التنمية، وخاصة في مجال دراسات التنمية في المجتمعات المختلفة وبرامجها، فالمشاركة الشعبية بالمفهوم التنموي يقصد بها: «اشتراك المجموعات السكانية المستهدفة في تحديد أهداف خطة التنمية الموجه لتحسين أوضاعهم، وكذلك المساهمة في تنفيذها وتقويمها»، وعليه فإن المشاركة بهذا المفهوم تعني انطلاق التنمية من القاعدة باتجاه رأس الهرم.(حامد، ٢٠٠٩، ص١٧) .

وعليه، فان مفهوم التنمية يشير إلى: «جميع الجهود المبذولة بوساطة مؤسسات الدولة وأبناء المجتمع بقصد إحداث تغيير اجتماعي معين، وقد يكون هذا التغيير معنوياً، كأن يستهدف تغييراً في اتجاهات الناس، كما حدث في مجتمعات الاتحاد السوفيتي خلال النصف الأول من القرن الماضي، وقد يكون مادياً يهدف إلى رفع المستوى الاقتصادي للمجتمع» (الأشرم، ١٩٨٨، ص١٣٧) .ولذلك، فإن التنمية يجب أن تكون عملية محلية وغير مستوردة، بل يجب أن تكون كل مقوماتها موجودة داخل المجتمع ذاته، «فهناك قيم أخلاقية واجتماعية وثقافية لا تستورد، وعلى المجتمع الذي يحتاجها أن يلدها، وإن التنمية تعدُّ من تلك القيم، لذا فإنها لا تستورد، بل تصنع في المجتمع ذاته.(بن نبي، ٢٠٠٦، ص١٣٨)

ثانياً- علاقة المشاركة الشعبية بالتنمية المحلية:

إن كثيراً من المشاريع التنموية التي نُفِّذت في المجتمعات النامية لم يكتب لها النجاح، وهذا يعود إلى أن معظم هذه المشاريع قد نفِّذت بمعزل عن سكان المجتمع المقصود بعملية التنمية، مما جعلها غير قادرة على تحقيق الفوائد المتوقعة منها، إذ إن المشاريع التنموية يجب أن تكون متناغمة مع حاجات المجتمع المحلي، أي «يجب أن يتفاعل سكان المجتمعات المحلية مع البرامج المعدة لتنمية المناحي الحياتية الخاصة بهم».(الأشرم، ١٩٨٨، ص١٤٠)

ولكن إذا نفذت البرامج التنموية بمعزل عن أفراد المجتمع المقصود بها، وبقيت هذه البرامج التنموية مرتبطة بالحاكم، أو النظام السائد في المجتمع، فإن إنجازات هذه البرامج التنموية لن تدوم، وسرعان ما تتلاشى بزوال الحاكم الذي ارتبطت به، مثلما حدث للبرامج التنموية التي نُفِّذت في القطر المصري في عهد الخديوي محمد علي في القرن الثامن عشر، اذ إن هذه البرامج التنموية، ونتيجة لارتباطها بشخص الخديوي، ولافتقارها لأيّة مساهمة فعلية من الشعب، قد انتهت وتلاشت بانتهاء سلطة الخديوي.(لطفي، ١٩٨٦، ص٢٠٣)

غير أن التجربة الفرنسية التي حصلت في الفترة نفسها التي طبق فيها محمد علي باشا مشاريعه التنموية قد دامت، إذ عمدت الحكومة الفرنسية بمشاركة وتعاون المواطنين في عام (١٨٥٠م) إلى غرس الأشجار في الناحية الجنوبية الغربية من البلاد، حيث كانت الرمال والمستنقعات تهدد مصالح سكانها وصحتهم، وقد كانت حصيلة هذا الجهد الجماعي، أن هذه المنطقة قد غدت أول منتج في العالم لزيت (التريبنتين) المستخرج من تلك الأشجار، كما أصبحت ملجأ صحيا للمرضى من جميع أنحاء العالم، بعد أن كانت في السابق تعدُّ من أفقر المناطق في فرنسا وأخطرها على صحة المواطنين.(بن نبي، ٢٠٠٦، ص١٤٣)

ثالثاً- أهمية المشاركة وفوائدها:

تؤدي المشاركة الفاعلة إلى إنجاح المشاريع الإنمائية المتنوعة، وتعود على المجتمع بفائدة كبيرة تنعكس على كل مناحي الحياة، اذ إن مشاركة المواطنين تؤدي إلى تحقيق مشروعات أفضل وأكثر فائدة، بتكاليف مالية قليلة، وذلك من خلال جهودهم التي تخفف من عبء التكاليف المنفقة على برامج التنمية، كما أن لها أهمية في تعزيز قبول المواطنين وتفهمهم للسياسات الحكومية المتعلقة بهذا الشأن، فهي تؤدي إلى تقارب الآراء بين المواطنين وبين صناع القرار في الدولة مما يخلق حالة من التفهم والإدراك الشعبي للمقدرات المتوافرة للدولة.(خاطر، ١٩٨٨، ص١٠٤)

كما أن المشاركة الإيجابية والمنظمة تهيئ أجواءً ملائمة لإطلاع صناع القرار على هموم الناس وتطلعاتهم، مما يمكنهم من تحسس احتياجات المواطنين بشكل واقعي، ولهذا تعدُّ السبيل الرئيس للتأثير المتبادل بين الدولة وأفراد المجتمع، وهذا بدوره يوفر الفرص لتبادل الآراء والأفكار وتوظيفها في سبل التنمية المناسبة للمجتمع.(جرباوي، ١٩٩٦، ص١٠١) وبخاصة أن المشاريع التنموية التي تتم من خلال مشاركة المواطنين في مراحلها كافة، تؤدي إلى إيجاد نوع من الرضا وتحمل المسؤولية، خاصة وان لسكان كل منطقة رأي في نوعية المشاريع والخدمات التي تناسبهم.(العكش وآخرون، ٢٠٠٠، ص١٧٠) كما أنها تؤدي دوراً إدراكيا مهمّا في إنجاح المشاريع التنموية بشكل مميز، حيث يتمكن المشاركون من فهم خصوصيات مجتمعهم، مما يحفزهم على بعث القيم المحلية واستخدامها من خلال فهم اجتماعي لأهمية المشاركة، وهذا يؤدي إلى حالة من التوازن داخل المجتمع.(القريوتي، ٢٠٠٠، ص٢٧)

رابعاً- أشكال المشاركة:

للمشاركةِ الشعبيةِ أشكالٌ منظمةٌ، وهي غالبا ما تتم في إطار النمطين الرئيسين الآتيين:

- **أولاً- المشاركة السياسية**: تعدُّ المشاركة السياسية الأساس الذي تُبنى عليه أنماط المشاركة المختلفة، وهذا يعني ضرورة سيادة نظام ديمقراطي حقيقي في المجتمع، بحيث يعمل على حماية القانون وتطبيقه، واحترام المواطنين، وتمكينهم من ممارسة حقوقهم المدنية، والدينية، والسياسية، وحرية التعبير، وحرية المشاركة الحقيقية في تحديد مسار حياتهم من جوانبها كافة، وإن هذه المشاركة السياسية تتحقق عندما تكون أهم قرارات السياسة العامة نابعة من المؤسسات والوسائل السياسية التي يمثل فيها مجموع الشعب

(رشيد، ١٩٧٧، ص٩٤) .وذلك لأن المجتمع الديمقراطي يرتكز على قاعدة أساسية ترى أن جميع أفراد المجتمع، ومن مختلف فئاتهم وشرائحهم، هم أفراد متساوون أمام القانون، فلا يتم التمييز بينهم بسبب العرق، أوالدين، أو الجنس، أو الفكر، أو المعتقد السياسي، وإن ذلك كله يُحترم ويُحمى ضمن إطار من الدستور العام الذي يُحدّدُ وينظم الحقوق والواجبات للجميع، وان هذا الأمر بدوره يولد في نفوس الأفراد من فئات الشعب كافة شعوراً بالمسؤولية والانتماء الحقيقيين للمجتمع والوطن الذي يعيشون فيه.(نواهضة، ٢٠٠٦، ص٤٤)

♦ **ثانيا- المشاركة الإنمائية**: وتعدُّ النتاج الحقيقي لرسوخ قواعد النظام الديمقراطي، وهي تشكل «عملية حقيقية قادرة على صنع التنمية الناجحة، ولذلك تعرف المشاركة الإنمائية بأنها: «العملية التي يساهم من خلالها السكان المحليون في صنع القرارات الاجتماعية، وذلك من خلال العمل معاً في برامج وأنشطة مجتمعية محلية تستهدف تحقيق احتياجاتهم وحل مشكلاتهم».(خلف وآخرون، ١٩٨٥، ص١٣٢) ، أي أن تكون قادرة على خدمة فئات المجتمع المحلي كافة ليكون كل أفراد المجتمع «مواطنين نافعين يسهمون بطريقة ديمقراطية في شؤون مجتمعهم، إذ أن مشاركتهم تؤدي إلى النهوض بالبرامج التنموية».(الأشرم، ١٩٨٨، ص١٤٠)

خامساً- المشاركة الشعبية في فلسطين:

أدت المشاركة الشعبية في فلسطين دوراً مهما في مراحل النضال الفلسطيني كافة، فمنذ نهاية العصر العثماني وانحسار سلطانه عن فلسطين، بدأت المؤسسات الأهلية بالظهور، سيما وأن هذه المؤسسات تعدُّ المحرك الأساسي لتفعيل المشاركة الشعبية، ولذلك فقد تنوعت هذه المؤسسات الأهلية الفلسطينية، فمنها الجمعيات الخيرية، والاتحادات، ونقابات العمال، وغيرها من المؤسسات الأهلية، وقد استمر دورها خلال فترة الانتداب البريطاني، ثم أثناء الإدارة المصرية لقطاع غزة، والحكم الأردني للضفة الغربية.(قدومي، ٢٠٠٨، ص٦٧)

ولكن بعد الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزه عام (١٩٦٧) ، شهدت هذه المؤسسات الشعبية الفلسطينية تغيُّراً جوهرياً في تكوينها وأهدافها، وهذا يعود إلى دعم منظمة التحرير الفلسطينية للمؤسسات القائمة، واستحداث مؤسسات جديدة من أجل توفير المطالب الحياتية للمواطنين، وبخاصة أن سلطات الاحتلال أهملت الجوانب الحياتية لهم كافة، ولذلك قامت المؤسسات الفلسطينية الأهلية المختلفة بدور حقيقي في توفير معظم الخدمات الأساسية للمواطنين في معظم المجالات، وقد كان أسلوب الحفز الجماعي، وتشجيع المشاركة الشعبية، الأسلوب الرئيس الذي اتبعته هذه المؤسسات في تحقيق ذلك. (إسماعيل، ٢٠٠٥، ص١٥٧)

وقد ازداد دور المشاركة الشعبية الفلسطينية أهميةً عبر المؤسسات الأهلية أثناء الانتفاضة الفلسطينية الأولى (١٩٨٧) ، حيث أدت هذه المؤسسات دوراً أساسياً في تزويد المواطنين بما يحتاجون إليه في ظل الظروف الصعبة التي كان يعاني منها المجتمع الفلسطيني آنذاك، حيث قامت بدور الهيئات المحلية من خلال إطلاق وقيادة المشاركة الشعبية في حملات: «تنظيف الأسواق، والشوارع والطرقات، وإنشاء شبكات لتصريف المياه»، كما عملت هذه المؤسسات على تحقيق نوع من التكافل والضمان الاجتماعي الفلسطيني، من خلال «تقديم مساعدات مادية وعينية للعائلات المحتاجة والمتضررة»، كما نشطت في كل مجالات الحياة والنشاط الفلسطيني، حيث أصبحت هذه المنظمات في ذلك الوقت من أكثر المنظمات حيوية بالمقارنة مع الأقطار المجاورة والعديد من دول العالم.(قدومي، ٢٠٠٨، ص٦٧)

وبعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية عام (١٩٩٤)، اختلف دور المنظمات والمؤسسات الأهلية الفلسطينية، وذلك نتيجة انخراط عدد كبير من كوادر وقيادات هذه المؤسسات في أجهزة السلطة الوطنية الفلسطينية، وهذا أدى إلى ضعف تمويل هذه المؤسسات، وتراجع دورها الشعبي لصالح المؤسسة الرسمية.(إسماعيل، ٢٠٠٥، ص١٥٤) غير أن تشكيل مجالس وهيئات محلية في القرى والمدن الفلسطينية من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية، جعل من هذه المؤسسات المحلية البوابة الواسعة للتعامل مع المواطن الفلسطيني، وأصبحت هذه الهيئات والمجالس المحلية، تُعدُّ المسؤول الأول عن تحسس هموم واحتياجات المواطن الفلسطيني، وغدت تتحمل أعباءَ واجبِ التفاعل مع المواطنين، ومسؤولية إشراكهم في تحديد احتياجاتهم التنموية والخدمية بشكل مباشر.

سادساً- المشاركة الشعبية وعلاقتها بالهيئات المحلية الفلسطينية:

عانت الهيئات المحلية الفلسطينية في فلسطين خلال الحقب الماضية، من إهمال لدورها من قبل السلطات التي حكمتها في تلك الحقب، فقد كانت هذه الهيئات واقعة تحت سيطرة جهات غير فلسطينية، مما جعل منها تابعاً ومنفذاً لمصالح تلك الجهات، ولم يكن لها دور في تقديم الخدمات الملائمة للسكان المحليين، وذلك منذ تشكيل المجالس المحلية في فلسطين في العهد العثماني مع بداية تاريخ صدور قانون التقسيمات الإدارية العثماني، ومن ضمنه قانون البلديات عام (١٨٧٧م) ، ثم مرحلة الانتداب البريطاني (١٩١٧-١٩٤٨م) ، والذي رحل بعد تقسيم فلسطين قسراً عام (١٩٤٨م) ، وإنشاء الكيان اليهودي على (٧٧٪) من الأرض الفلسطينية، وخضوع ما تبقى من فلسطين بعد ذلك إلى الإدارة المصرية التي خضع لإدارتها قطاع غزة، والإدارة الأردنية التي تولّت حكم الضفة الغربية

بما فيها القدس الشرقية، وفيما بعد خضوع كل من الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة للكيان اليهودي بعد احتلاله لهما عام (١٩٦٧م) .(وزارة الحكم المحلي، ١٩٩٨، ص٧)

لقد عملت تلك السلطات التي حكمت فلسطين في تلك الفترات، على جعل المجالس المحلية الفلسطينية تابعة لها، حيث كانت تهدف تلك السلطات من وراء وجود هذه المجالس إلى جعلها مراكز تابعة لها، بحيث تكون المهمة الأساسية لهذه الهيئات المحلية، هو مساعدة تلك السلطات في جمع الضرائب من المواطنين.(اشتية، ٢٠٠٤، ص١١)

غير أن الأمر اختلف بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية منذ عام (١٩٩٤م) ، فقد شهدت الهيئات والمجالس المحلية اهتماما من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية، فقد أدركت السلطة الوطنية الفلسطينية مدى الإهمال الذي تعرضت له الهيئات المحلية في العقود السابقة، ولذلك كانت قراراتها الأولى تشكيل وزارة تعنى بهيئات الحكم المحلي، كما أن أول قانونين يصدران عن المجلس التشريعي للسلطة الوطنية هما: (قانون الهيئات المحلية رقم «١» لعام١٩٩٧م) ، و (قانون الانتخابات المحلية لعام ١٩٩٦م) .(حامد، ٢٠٠٩، ص٣٢)

الدراسات السابقة:

قام **جاي وستيفن (Jai N.& Stephen R,1998)** بإجراء دراسة بعنوان: اتجاهات المجتمع المحلي نحو البرامج والسياسات القائمة على مشاركة المجتمع المحلي في النيبال، وقد انطلق الباحثان في دراستهما من إيمانهما بفعالية مشاركة أفراد المجتمع المحلي لوقف الخسارة في التنوع البيئي في الدول النامية، ولذا قام الباحثان بأخذ عينة بلغ حجمها (٤٠٠) فرد من سكان المنطقة المحيطة بالمتنزه الوطني في النيبال، وذلك في العام (١٩٩٦) ، وعند تحليل النتائج بيّنت إجابات أفراد العينة أنه لم يكن لدى أفراد العينة معرفة واضحة ومحددة عن هذه البرامج المطبقة، كذلك فقد أوْلى أفراد العينة اهتماما بالتطوير السياحي (البيئة السياحية) ، وقد أوصى الباحثان بضرورة استمرارية مثل هذة المشاريع المعتمدة على مشاركة أفراد المجتمع المحلي، وضرورة العمل على حل النّزاعات بين مستغلي هذه الغابات، لتحقيق زيادة مشاركة أفراد المجتمع المحلي في الحفاظ على التنوع البيئي.

أما **جوزيف وديفد (Joseph L.& David M, 2001)** فقد أجريا دراسة حول مشاركة الآباء في فعاليات المجتمع المحلي والتوجه نحو الجريمة، حيث هدفت إلى معرفة فيما إذا كان النقص في معدل مشاركة الآباء في النشاطات المجتمعية خلال مرحلة الطفولة لأبنائهم ذو دلائل في توجه الأبناء نحو الجريمة في مرحلة المراهقة، وقد أجرى الباحثان

الدراسة على عينة مؤلفة من (٥٤٨) فرداً من أبناء الطبقة المتوسطة في المجتمع السويدي، وقد أفادت النتائج أن مشاركة الآباء الثابتة والمتواصلة في الأنشطة المجتمعية قلل من توجه أبنائهم نحو الجريمة، كذلك توصلت الدراسة إلى أن مشاركة الأمهات في الأنشطة المجتمعية كانت تعتمد بدرجة كبيرة على مشاركة الآباء في تلك الأنشطة.

كما قام **إسماعيل** (٢٠٠٥) بدراسة لدور الهيئات المحلية الفلسطينية في تعزيز المشاركة وإحداث التنمية، حيث هدفت إلى إبراز المشكلات التي رافقت الهيئات المحلية منذ نشوء السلطة الفلسطينية، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، والاستبانة لجمع البيانات من مجتمع الدراسة المؤلف من الهيئات المحلية كلها في الضفة الغربية والبالغ عددها (٤٧٤) هيئة محلية، وتألّفت عيِّنة الدراسة من (٢٣٢) هيئة محلية، وقد خلصت إلى: ضرورة اهتمام الهيئات المحلية بمشاركة المواطنين في تحديد وتخطيط احتياجاتهم الخدماتية والتنموية.

وأما **زهران** (٢٠٠٥) فقد أعدَّ دراسةً بعنوان: اختصاصات واستراتيجيات الهيئات المحلية "أ" وآثارها في المشاركة والتنمية، وقد كان موضوع الدراسة هو مقارنة بين كل من بلدية قلقيلية، والزرقاء، والقاهرة، وقد خلصت الدراسة إلى أنّ تطور الوضع الخدماتي والتنموي ونهوضه في مدينة الزرقاء الأردنية يعودان إلى المشاركة الفاعلة من السكان في القرارات المتعلقة بمدينتهم، وأنّ من أسباب جمود وعدم تطور الهيئات المحلية في فلسطين: المركزية الشديدة، وتدنِّي درجة التعاون بين الهيئات المحلية والمواطنين، وقد أوصت الدراسة بضرورة إعطاء المزيد من الحرية واللامركزية للهيئات المحلية لتتمكن من التفاعل مع المواطنين، ودفعهم نحو المشاركة في القضايا المتعلقة بنطاق منطقتهم كافة.

وهناك دراسة **للقدومي** (٢٠٠٨) تناولت موضوع المشاركة المجتمعية ودورها في تنمية المجتمع المحلي وتطويره، حيث هدفت إلى توضيح دور المشاركة الأهلية في تطوير المجتمع المحلي في مدينة نابلس، وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة، وتالف مجتمع الدراسة من كل أفراد المجتمع المحلي في أحياء مدينة نابلس والبالغ عددهم (١٠٠، ٦٧٨) ، وتكونت عينتها من (١٠٠٢) مواطن، أي بنسبة تمثيل (١٪) من مجتمع الدراسة، وقد خلصت إلى أن الدافع الديني يعدُّ أساس رغبة المواطنين بالمشاركة، وقد اختتمت بتوصيات عدة منها ضرورة تقديم الدعم المالي للجان الأحياء من قبل السلطات الرسمية، وكذلك تقديم التسهيلات الإجرائية لها بشكل يُمكِّنها من القيام بدوها الاجتماعي.

وأجرى **حامد** (٢٠٠٩) دراسة بعنوان: إستراتيجية تطوير الهيئات المحلية في منطقة الأغوار، وهدفت إلى تشخيص واقع الهيئات المحلية في الأغوار الفلسطينية، وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث تألفت عينة الدراسة من (٢٠) مسؤولاً من القائمين على إدارة الهيئات المحلية في منطقة الدراسة، وقد خلصت الدراسة إلى: أن هناك ضعفاً لدى الهيئات المحلية، وعدم مقدرة على تحقيق احتياجات السكان، وأن قوة المركزية الإدارية تحد من إمكانية تطور هذه الهيئات، واختتمت بتوصيات عدة منها: ضرورة تقليص درجة المركزية الإدارية، وضرورة تفعيل مشاركة السكان في تحديد احتياجاتهم العامة.

غير أن **اميليو وميشيل وميجول (Emilio R.& Michael G & Miguel M, 2010)** ، أنجزوا دراسة بعنوان: معوّقات المشاركة المجتمعية في الحفاظ على الثروات الطبيعية، وقد هدفت دراستهم إلى التعرف إلى المعوقات التي تحد من مشاركة المجتمع المحلي في الحفاظ على المتنزه الوطني في البيرو، حيث شملت عينة الدراسة (٧٣) مسؤولا عن الحماية من المواطنين، وقد زوَّدوا الباحثين بالمعلومات عن مراحل إنشاء المتنزه، وقد توصلت الدراسة إلى أن المواطنين لم يشاركوا في مرحلة التخطيط، ولكنهم شاركوا في مرحلتي: التنفيذ، والمراقبة، وقد أوصى الباحثون بضرورة تحديد معنى المشاركة المجتمعية، وتوضيح أهميتها لأفراد المجتمع المحلي لزيادة درجة مشاركتهم.

مناقشة الدراسات السابقة:

تناولت هذه الدراسات موضوع المشاركة الشعبية ودورها في تنمية المجتمعات المحلية من جوانب متعددة، إذ سلطت الأضواء على قضايا المشاركة الشعبية في المشاريع المتنوعة في العديد من البلدان المختلفة، وقد استفاد الباحثان من هذه الأدبيات في تعزيز هذه الدراسة، كما خلصا من خلال دراستهما لتلك الأدبيات إلى أن موضوع المشاركة المحلية من قبل السكان المحليين في المشاريع المتنوعة التي تُنفِّذها المحليات الإدارية بحاجة إلى كثير من البحث والدراسة لتتبع مناحي تفعيلها وتنظيمها كافة، ولذلك فإن الباحثين قد لاحظا أن تلك الدراسات تناولت قضية المشاركة الشعبية من منظار المركزية واللامركزية، وكذلك من منظار الانتخابات المحلية، وطبيعة ملاءمة القوانين والتشريعات المنظمة للهيئات المحلية، وحرصها على مشاركة المواطنين، أمّا هذه الدراسة فقد تناولت موضوع المشاركة الشعبية من خلال بحث العديد من المتغيرات التي لم تبحثها الأدبيات السابقة، مما يعني أن هذه الدراسة تتكامل مع تلك الدراسات من حيث إثراء موضوع المشاركة الشعبية، ناهيك عن أن هذه الدراسة تتناول هذا الموضوع في البيئة الفلسطينية، لأهميته وأهمية المشاركة الشعبية في دعم ومساندة مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية في سعيها للتأسيس لولادة الدولة المستقلة.

إجراءات الدراسة الميدانية:

مجتمع الدراسة وعينتها:

سعى الباحثان إلى إجراء مسح شامل لجميع أفراد المجتمع المؤلف من جميع أعضاء المجالس البلدية المنتخبين في محافظة جنين، التي يبلغ عددها (١٢) مجلساً بلدياً منتخب تضم (١٥٣) عضواً، والجدول الآتي يوضح عناصر هذا المجتمع:

الجدول (١)

عناصر مجتمع الدراسة حسب التوزيع الجغرافي

الرقم	المدينة/ البلدة	عدد الأعضاء المنتخبين	الأعضاء المتوفين/ المستقيلين
١	مجلس بلدي جنين	١٥	٢
٢	مجلس بلدي قباطية	١٥	٥
٣	مجلس بلدي برقين	١٣	٢
٤	مجلس بلدي اليامون	١٥	٣
٥	مجلس السيلةالحارثية	١٣	٤
٦	مجلس بلدي يعبد	١٣	٠
٧	مجلس بلدي عرابة	١٣	١
٨	مجلس كفر راعي	١١	١
٩	مجلس بلدي جبع	١٢	٠
١٠	مجلس بلدي ميثلون	١٣	٠
١١	مجلس بلدي الزبابدة	٩	١
١٢	مجلس سيلة الظهر	١١	٢
المجموع		١٥٣	٢١

ونظرا لأن عدداً من أعضاء هذه المجالس المنتخبة قد استقالوا، وبعض منهم قد فارق الحياة، بالإضافة إلى عدم تجاوب (٢٥) عضواً من أعضاء هذه المجالس، لم يتمكن الباحثان من استعادة جميع الاستبانات الموزَّعة، كما تم إتلاف استبانتين، فقد استقرت العينة على (١٠٥) أعضاء من أعضاء المجالس البلدية المنتخبة في محافظة جنين، أي ما نسبته

(٦٨,٦٢٪) من المجتمع الكلي للدراسة، وفيما يأتي جدول يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة:

الجدول (٢)

توزيع أفراد العينة بحسب متغيرات الدراسة المستقلة

المتغير	مستويات المتغير	العدد	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	٨٥	٨١,٠
	أنثى	٢٠	١٩,٠
العمر	أقل من ٣٥ عاما	١٠	٩,٥
	من ٣٥– ٤٥ عاما	٣٥	٣٣,٣
	من ٤٥– ٥٥ عاما	٣٤	٣٢,٤
	أكثر من ٥٥ عاما	٢٦	٢٤,٨
المؤهل العلمي	ثانوية عامة فاقل	٢٥	٢٣,٨
	دبلوم	٢٣	٢١,٩
	بكالوريوس	٣٨	٣٦,٢
	ماجستير فأعلى	١٩	١٨,١
الموقع الإداري	رئيس بلدية	١٢	١١,٤
	نائب رئيس	١٢	١١,٤
	عضو مجلس بلدي	٨١	٧٧,١

أداة الدراسة:

بنى الباحثان أداة الدراسة بعد اطلاعهم على عدد من الأدوات السابقة التي هدفت إلى تقصي دور المشاركة في التنمية، حيث بُنيت استبانة الدراسة بصورتها الأولية، وقد ضمت (٤١) فقرة موزعة على مجالين هما: درجة مشاركة المواطنين في المشاريع التي نفذتها المجالس البلدية في محافظة جنين، ومجال دور مشاركتهم فيها، وقد أعطيت الاستجابة للفقرات خمسة مستويات بحسب تدرج «ليكرت» الخماسي.

صدق الأداة وثباتها:

عُرضت أداة الدراسة على لجنة من المحكمين لإبداء رأيهم في مدى ملاءمة الفقرات للمجالات التي أدرجت ضمنها، وبناء على ذلك حُذفت فقرات وعُدِّلت أخرى بحيث أصبحت الأداة تضم (٣٩) فقرة موزعة على مجالين هما: درجة مشاركة المواطنين في المشاريع

التي نفذتها المجالس البلدية، ودور هذه المشاركة في هذه المشاريع، بعد ذلك وُزِّعت على عينة تجريبية مكونة من (٣٣) عضواً، وحسب معامل ثبات الأداة (كرونباخ- ألفا) ، وبناء على نتائج الثبات الأولي للأداة الذي بلغ معامله (٠,٨٨٢) ، فقد حذفت ثماني فقرات لم يتجاوز معامل ارتباط كل منهما مع الدرجة الكلية (٠,٢) ، وعليه بلغت قيمة الثبات النهائية للأداة الكلية (٠,٩٧٨٤٠) ، واستقرت الأداة على (٣١) فقرة، وفيما يأتي جدول يوضح معامل الثبات لكل مجال من مجالي أداة الدراسة، وللأداة الكلية:-

الجدول (٣)

قيم معامل الثبات لمجالي الأداة والقيمة الكلية

الرقم	المجال	عدد الفقرات	قيمة ألفا
١-	مجال درجة المشاركة	١٦	٠٠,٩٦١٦
٢-	مجال دور المشاركة	١٥	٠٠,٩٧٣٤
	الدرجة الكلية	٣١	٠٠,٩٧٨٤

متغيرات الدراسة:

- أولا: المتغيرات المستقلة: الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، والموقع الإداري لعضو المجلس البلدي.
- ثانيا: المتغيرات التابعة: درجة مشاركة المواطنين في المشاريع التي نفذتها المجالس البلدية المنتخبة في محافظة جنين، ودور هذه المشاركة في المشاريع المنفذة.

منهجية الدراسة:

لستخدم الباحثان المنهج الوصفي في هذه الدراسة، إذ إن هذا المنهج يهدف إلى وصف الظاهرة كما هي في الواقع، ومن ثم تحليلها ومحاولة تفسيرها، وربطها بالظواهر الأخرى، وذلك لملاءمة هذا المنهج لطبيعة هذه الدراسة وأهدافها.

المعالجة الإحصائية ومفتاح تصحيح الأداة:

بعد جمع الاستبانات من عينة الدراسة، قام الباحثان بتفريغ استجابات أفراد العينة وإدخالها إلى الحاسب الآلي، وقد عولجت باستخدام برمجية ألـ (spss) ، حيث أجري كل من اختبار (الإشارة) ، واختبار (كروسكال- والاس) ، واختبار، (مانوتني) ، واختبار خط الانحدار، وذلك لفحص الفرضيات، وحسب معامل ثبات أداة الدراسة بوساطة معادلة

الثبات «كرونباخ– ألفا»، وقد أُدخلت البيانات إلى الحاسب الآلي وفق التدرج الآتي:

درجة التقدير	منخفضة جدا	منخفضة	متوسطة	عالية	عالية جدا
رمز الإدخال	١	٢	٣	٤	٥

عرض نتائج الدراسة ومناقشتها:

◄ **أولاً– النتائج المتعلقة بفحص الفرضية الأولى** من فرضيات الدراسة التي تنص على: «إن درجة مشاركة المواطنين في المشاريع التي نفذتها المجالس البلدية المنتخبة في محافظة جنين من وجهة نظر أعضاء المجالس البلدية المنتخبة كانت بدرجة متوسطة، وذلك عند مستوى الدالة الاحصائية (α = ٠,٠٥)»

لفحص هذه الفرضية من فرضيات الدراسة، فقد اُستخدم اختبار الإشارة (SIGN- TEST) ، إذ اعتبرت القيمة (٣) هي نقطة الفحص، وفيما يأتي جدول يوضح نتائج هذا الاختبار:–

الجدول (٤)

نتائج اختبار الإشارة لفحص درجة مشاركة أفراد المجتمع المحلي في المشاريع التي نفذتها المجالس البلدية المنتخبة في محافظة جنين

المجال	العدد	دالة الاختبار	مستوى الدلالة	الدرجة
الدرجة الكلية للمشاركة	١٠١	١٣	٠,٠٠٠*	دون المتوسط

* دالة عند مستوى (α = ٠,٠٥)

يتضح من خلال الجدول السابق أن مستوى دلالة الاختبار هو (٠,٠٠٠) ، وهي أقل من (٠,٠٥) ، مما يعني رفض الفرضية الصفرية، أي أن درجة مشاركة أفراد المجتمع المحلي في المشاريع التي نفذتها المجالس البلدية المنتخبة في محافظة جنين ليست متوسطة، وبالعودة إلى المتوسط الحسابي لدرجة المشاركة (٢,١٤٧) ، يتضح أن درجة المشاركة كانت أقل من متوسطة، ودون الحد الطبيعي، أي أن رؤساء المجالس البلدية وأعضاءها قدَّروا درجة مشاركة السكان المحليين في المشاريع التي نفذتها المجالس البلدية بدرجة اقل من متوسطة، ولعل ذلك يعود إلى واقع الظروف السياسية التي تسود الوضع الفلسطيني العام، ولاسيما أن اتساع دائرة العوز بين المواطنين، يؤدي إلى انشغال المواطنين الدائم في تدبير لقمة العيش، ومواجهة ظروفهم الحياتية الخاصة، كما أن هناك شعوراً سائداً بين المواطنين الفلسطينيين بأن المجالس المحلية امتداد للحكومة المركزية، تنفذ سياساتها

وتلتزم بتعليماتها بمعزل عن المواطنين، وربما هذا يقودهم إلى الاعتقاد أن دورهم ثانوي وغير أساسي في المشاركة في رسم السياسات المحلية أو المشاركة في تخطيطها وتنفيذها.

◄ **ثانيا: النتائج المتعلقة بفحص الفرضية الثانية** من فرضيات الدراسة التي تنص على «إن درجة دور مشاركة المواطنين في انجاح المشاريع التي نفذتها المجالس البلدية في محافظة جنين كانت بدرجة متوسطة، وذلك عند مستوى الدالة ($\alpha = ٠,٠٥$)».

لفحص هذه الفرضية من فرضيات الدراسة، اُستخدم اختبار الإشارة (SIGN- TEST)، إذ اعتبرت القيمة (٣) هي نقطة الفحص، وفيما يأتي جدول يوضح نتائج هذا الاختبار:-

الجدول (٥)

نتائج اختبار الاشارة لفحص درجة دور مشاركة أفراد المجتمع المحلي في انجاح المشاريع التي نفذتها المجالس البلدية المنتخبة في محافظة جنين

المجال	العدد	دالة الاختبار	مستوى الدلالة	الدرجة
الدرجة الكلية للمشاركة	١٠١	٣٨	٠,٠١٧*	دون المتوسط

* دالة عند مستوى ($\alpha = ٠,٠٥$)

يتضح من خلال الجدول السابق أن مستوى دلالة الاختبار هو (٠,٠١٧) ، وهي أقل من (٠,٠٥) ، مما يعني رفض الفرضية الصفرية، أي أن درجة دور مشاركة أفراد المجتمع المحلي في إنجاح المشاريع التي نفذتها المجالس البلدية المنتخبة في محافظة جنين ليست متوسطة، وبالعودة إلى المتوسط الحسابي (٢,٦٣٩) ، يتضح أن درجة المشاركة كانت أقل من متوسطة، ودون الحد الطبيعي، أي أن رؤساء المجالس البلدية، وأعضاءها قدروا أن دور مشاركة السكان المحليين في إنجاح المشاريع التي نفذتها المجالس البلدية بدرجة دون المتوسط، ولعل ذلك يعود إلى أن بعض المشاريع الخدماتية تتطلب جزءاً من مساهمة المواطنين من أجل الحصول على تمويل، كبناء مدرسة أو مستوصف أو ما شابه ذلك من المشاريع ذات المنفعة العامة، كما أن هذه المساهمة غالباً ما تكون مقدرة مسبقاً من قبل المجلس البلدي أو الجهة الممولة لهذا المشروع أو ذاك، وعادة ما تُحصَّل من المواطنين من خلال ربطها بفواتير الماء والكهرباء وغيرها من الإجراءات، ولذلك فإن مثل تلك المساهمات تؤدي إلى رفع درجة نجاح مثل تلك المشاريع، ولكن بدرجة محدودة، أي أنها مساندة وليست رئيسة.

◄ **ثالثاً: النتائج المتعلقة بفحص الفرضية الثالثة** التي تنص على: «لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = ٠,٠٥$) بين متوسطات

إجابات أفراد العينة فيما يتعلق بدرجة مشاركة المواطنين في المشاريع التي نفذتها المجالس البلدية المنتخبة في محافظة جنين تعزى لمتغير الجنس لعضو المجلس البلدي». (ذكر، أنثى)

لفحص الفرضية السابقة من فرضيات الدراسة، أُجْرِيَ اختبار مان– وتني (Mann- Whitney Test) لعينتين مستقلتين، لاختبار مستوى دلالة الفروق بين متوسطات الرتب لأفراد العينة، بحسب متغير الجنس على الدرجة الكلية للمشاركة، حيث كانت النتائج كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول (٦)

نتائج اختبار مان- وتني (Mann- Whitney Test) للعينات المستقلة لاختبار مستوى دلالة الفروق بحسب متغير الجنس على الدرجة الكلية للمشاركة

المجال	الجنس	العدد	متوسط الرتب	قيمة Z	مستوى الدلالة
الدرجة الكلية للمشاركة	ذكر	٨٥	٥٣,٧١	٠,٤٩ –	٠,٦٢٤
	أنثى	٢٠	٥٠,٠٠		

يتضح من الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α = ٠,٠٥) ، بين تقدير أعضاء المجالس البلدية من الذكور لدرجة مشاركة المواطنين في المشاريع التي نفذتها المجالس، وتقدير أعضاء المجالس من الإناث، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة للاختبار على الدرجة الكلية للمشاركة (٠,٦٢٤) ، وهذه القيمة أكبر من (٠,٠٥) ، مما يعني قبول الفرضية الصفرية التي افترضها الباحثان، وقد يعزى ذلك إلى أن أعضاء المجالس البلدية، سواء من الذكور أم من الإناث يعيشون الظروف نفسها والتجربة ذاتها في إدارة مهمَّات المجالس البلدية، كما أن مشكلات المواطنين المحلية يطلع عليها الأعضاء من الذكور والإناث بشكل كلي، ولعل هذا ما يؤدي إلى تبلور رؤية عامة واحدة لدى الذكور والإناث من أعضاء المجالس البلدية، وأن هذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه دراسة (القدومي، ٢٠٠٨) ، حيث وجدت أنه لا يوجد فروق بين الذكور والإناث من وجهة نظرهم في موضوع دور المشاركة المجتمعية في تطوير المجتمع المحلي وتنميته، وتتفق أيضا مع ما توصلت إليه حسيبا (٢٠٠٦) ، التي وجدت انه لا توجد فروق في درجة واقع الهيئات المحلية الفلسطينية تعزى لمتغير الجنس.

◄ **رابعاً: النتائج المتعلقة بفحص الفرضية الرابعة** من فرضيات الدراسة التي تنص على «لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α = ٠,٠٥)

بين متوسطات إجابات أفراد العينة فيما يتعلق بدرجة المواطنين في المشاريع التي نفذتها المجالس البلدية المنتخبة في محافظة جنين تعزى لمتغير العمر لعضو المجلس البلدي». (اقل من ٣٥ عاما، من ٣٥– ٤٥ عاما، من أكثر من ٤٥– ٥٥ عاماً، أكثر من ٥٥ عاما)

لفحص هذه الفرضية من فرضيات الدراسة، أجري اختبار كروسكال– والاس (Kruskal- Wallis) ، لاختبار مستوى دلالة الفروق بين متوسطات درجات أعضاء المجالس البلدية بحسب متغير العمر، وذلك على الدرجة الكلية للمشاركة، حيث كانت النتائج كما هو موضح في الجدول الآتي:–

الجدول (٧)

نتائج اختبار كروسكال- والاس (Kruskal- Wallis) لاختبار مستوى دلالة الفروق بحسب متغير العمر على الدرجة الكلية للمشاركة

المجال	الفئة العمرية	العدد	متوسط الرتب	درجة الحرية	دالة الاختبار (Chi- Square)	مستوى الدلالة
الدرجة الكلية للمشاركة	من ٢٥– ٣٥ عاما	١٠	٥٤,٦٥	٣	٧٠,٨٤	٠,٨٣٨
	من ٣٦– ٤٥ عاما	٣٥	٥٦,٥٠			
	من ٤٦– ٥٥ عاما	٣٤	٥٠,٩٧			
	٥٦ عاما فأكثر	٢٦	٥٠,٣١			

يتضح من الجدول السابق أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α = ٠,٠٥) بين تقدير أعضاء المجالس البلدية من الفئات العمرية المختلفة التي شملتها الدراسة لدرجة مشاركة المواطنين في المشاريع التي نفذتها المجالس، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة للاختبار على الدرجة الكلية للمشاركة (٠,٨٣٨) ، وهذه القيمة أكبر من (٠,٠٥) ، مما يعني قبول الفرضية الصفرية التي افترضها الباحثان، وقد يعود ذلك إلى أن غالبية عينة الدراسة هم من الفئات العمرية الناضجة، التي غالبا ما تكون تقديراتها للأمور المشتركة متشابهة، ورؤيتها متقاربة في إطار الاهتمام المشترك لهم، وهذا يتفق مع ما توصلت إليه (حسيبا، ٢٠٠٦) ، حيث وجدت أنه لا توجد فروق في واقع الهيئات المحلية الفلسطينية تعزى لمتغير العمر.

◄ **خامساً: النتائج المتعلقة بفحص الفرضية السادسة** من فرضيات الدراسة التي تنص على «لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α = ٠,٠٥) بين متوسطات إجابات أفراد العينة فيما يتعلق بدرجة مشاركة المواطنين في المشاريع التي نفذتها المجالس البلدية المنتخبة في محافظة جنين، تعزى لمتغير المؤهل

العلمي لعضو المجلس البلدي».(ثانوية عامة فأقل، دبلوم، بكالوريوس، ماجستير فأعلى)

لفحص هذه الفرضية من فرضيات الدراسة، وأجري اختبار كروسكال- والاس (Kruskal- Wallis) ، لاختبار مستوى دلالة الفروق بين متوسطات درجات أعضاء المجالس البلدية بحسب متغير المؤهل العلمي، وذلك على الدرجة الكلية للمشاركة، حيث كانت النتائج كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول (٩)

نتائج اختبار كروسكال- والاس (Kruskal- Wallis) لاختبار مستوى دلالة الفروق بحسب متغير المؤهل العلمي على الدرجة الكلية للمشاركة

المجال	المؤهل العلمي	العدد	متوسط الرتب	درجة الحرية	دالة الاختبار (Chi- Square)	مستوى الدلالة
الدرجة الكلية للمشاركة	ثانوية عامة فأقل	٢٥	٤٨,١٨	٣	٢,٩٦٨	٠,٣٩٧
	دبلوم	٢٣	٥٢,٨٠			
	بكالوريوس	٣٨	٥١,١٢			
	ماجستير فاعلي	١٩	٦٣,٣٤			

يتضح من الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α = ٠,٠٥) بين تقدير أعضاء المجالس البلدية من حملة المؤهلات العلمية المختلفة لدرجة مشاركة المواطنين في المشاريع التي نفذتها المجالس، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة للاختبار على الدرجة الكلية للمشاركة (٠,٣٩٧) ، وهذه القيمة أكبر من (٠,٠٥) ، مما يعني قبول الفرضية الصفرية، وقد يعود ذلك إلى أن ضعف درجة مشاركة المواطنين يظهر بشكل واضح للأعضاء كلهم، ولا يحتاج إلى البحث والتفكير من ذوي الدرجات العلمية من الأعضاء، بالإضافة إلى أن ضعف إقبال المواطنين على المشاركة هو واقع ظاهر، لذا من البديهي أن يكون حكم الأعضاء حياله متوافقاً على اختلاف درجاتهم العلمية، وهذه النتيجة تتفق مع ما توصل إليه (بركات، ٢٠٠٩) ، حيث بين في دراسته أنه لا توجد فروق في دور المجالس القروية المنتخبة في محافظة جنين في التنمية الاجتماعية والاقتصادية تعزى لمتغير المستوى العلمي، وتتعارض مع ما توصل إليه زيتون (٢٠١٠) من أن ضعف المستوى العلمي لأعضاء المجالس المحلية يؤثر على آراء أعضاء المجالس البلدية وتقديراتهم.

◄ **سادساً: النتائج المتعلقة بفحص الفرضية الثامنة** من فرضيات الدراسة التي تنص على: «لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية

(α = ٠,٠٥) بين متوسطات إجابات أفراد العينة فيما يتعلق بدرجة مشاركة السكان المحليين في المشاريع التي نفذتها المجالس البلدية المنتخبة في محافظة جنين تعزى لمتغير الموقع الإداري لعضو المجلس البلدي»، (رئيس مجلس، نائب رئيس، عضو مجلس) .

لفحص هذه الفرضية من فرضيات الدراسة، فقد أجري اختبار كروسكال- والاس (Kruskal- Wallis) ، لاختبار مستوى دلالة الفروق بين متوسطات درجات أعضاء المجالس البلدية بحسب متغير الموقع الإداري لعضو المجلس البلدي، وذلك على الدرجة الكلية للمشاركة، حيث كانت النتائج كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول (١١)

نتائج اختبار كروسكال- والاس (Kruskal- Wallis) ، لاختبار مستوى دلالة الفروق بحسب متغير الموقع الإداري لعضو المجلس البلدي على الدرجة الكلية للمشاركة

المجال	الموقع الإداري	العدد	متوسط الرتب	درجة الحرية	دالة الاختبار (Chi- Square)	مستوى الدلالة
الدرجة الكلية للمشاركة	رئيس بلدية	١٢	٦٠,٤٦	٢	٤,٨٤٥	٠,٠٨٩
	نائب رئيس	١٢	٦٨,٥٠			
	عضو	٨١	٤٩,٦٠			

يتضح من الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α = ٠,٠٥) بين تقدير أعضاء المجالس البلدية في المواقع الإدارية المختلفة لدرجة مشاركة أفراد المجتمع المحلي في المشاريع التي نفذتها المجالس، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة للاختبار على الدرجة الكلية للمشاركة (٠,٠٨٩) وهذه القيمة أكبر من (٠,٠٥) ، مما يعني قبول الفرضية الصفرية التي افترضها الباحثان، وقد يُعزى ذلك إلى أن واقع إقبال المواطنين أو إحجامهم عن المشاركة في المشاريع التي تنفذها المجالس البلدية المنتخبة، هو أمر محسوس من جميع الأعضاء، وبالتالي فإن تقديرهم لذلك متقاربا، وليس لمواقعهم الإدارية تأثير على ذلك.

◄ **سابعاً: النتائج المتعلقة بفحص الفرضية التاسعة** من فرضيات الدراسة التي تنص على: «لا توجد علاقة خطية دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة الإحصائية (α = ٠,٠٥) بين درجة مشاركة السكان المحليين في المشاريع التي نفذتها المجالس، وبين دور هذه المشاركة في المشاريع المنفذة من وجهة نظر أعضاء المجالس».

لفحص هذه الفرضية من فرضيات الدراسة، اُستخدمت معادلة خط الانحدار (Regression)، إذ حُسب معامل الارتباط بين استجابات أفراد العينة المتعلقة بدرجة مشاركة أفراد المجتمع المحلي في المشاريع التي نفذتها المجالس، وبين استجاباتهم المتعلقة بدور هذه المشاركة في المشاريع المنفذة، وكانت النتائج كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول (١٢)

العلاقة بين درجة مشاركة المواطنين، ودورها في المشاريع المنفذة من وجهة نظر أعضاء المجالس البلدية

	العدد	قيمة معامل الارتباط (R)	مستوى الدلالة
العلاقة بين درجة المشاركة ودورها في المشاريع	١٠٥	٠,٨٢٨	*٠,٠٠٠

* دالة عند مستوى الدلالة (α = ٠,٠٥)

يتضح من خلال الجدول السابق وجود علاقة خطية دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة الإحصائية (α = ٠,٠٥) بين درجة مشاركة أفراد المجتمع المحلي في المشاريع التي نفذتها المجالس، وبين دور هذه المشاركة في المشاريع المنفذة من وجهة نظر أعضاء المجالس، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (٠,٨٢٨) ، وبمستوى دلالة (٠,٠٠٠) ، وهي أصغر من (٠,٠٥) ، مما يعني رفض الفرضية الصفرية وتأكيد وجود العلاقة، وبالنظر إلى قيمة معامل الارتباط يلاحظ أن هذه العلاقة موجبة وقوية، بمعنى أنه كلما زادت درجة مشاركة أفراد المجتمع المحلي في المشاريع التي نفذتها المجالس، كلما زاد وكبر دور هذه المشاركة في المشاريع المنفذة من وجهة نظر أعضاء المجالس والعكس صحيح، وأن هذه النتيجة يمكن تفسيرها في ضوء ما ورد في دراسة (حامد، ٢٠٠٩) ، من أنه كلما شارك المواطنون بتحديد خطط احتياجاتهم، كلما كان تنفيذ تلك الخطط أسرع وأقرب إلى النجاح، وذلك لما تحققه المشاركة بين المواطنين والقادة المحليين من توافق وتفاهم مشترك، يؤدي إلى تكوين إدراكٍ واعٍ من الجميع، وأن هذه الجهود المحلية التي يبذلها المواطنون هي لصالحهم، وهذا يؤدي بالتالي إلى رفع درجة الفاعلية والانتماء لدى القادة الإداريين.

وبما يتعلق بفحص النتائج المتعلقة باختبار الفرضية حول ميل خط الانحدار، فقد كانت النتائج كما في الجدول الآتي:

الجدول (١٣)

معاملي الانحدار للمتغير التابع (دور المشاركة) ، على المتغير المستقل (درجة المشاركة)

	β	قيمة t	مستوى الدلالة Significant
مقطع خط الانحدار	٠,٤٠٧	٢,٥٦٢	٠,٠١٢٠
ميل خط الانحدار	١,٠٤٠	١٤,٩٧٧	٠٠,٠٠٠

يتضح من الجدول السابق ان مستوى الدلالة قد بلغ (٠,٠٠٠) ، وهو أصغر من (٠,٠٥) ، وعليه رُفضت الفرضية الصفرية، وتمَّ التأكيد على النتيجة السابقة بوجود العلاقة الخطية بين المتغيرين، حيث يمكن كتابة معادلة خط الانحدار للعلاقة بين المتغيرين على النحو الآتي:

دور المشاركة = درجة المشاركة × ١,٠٤٠ + ٠,٤٠٧.

وفيما يأتي رسم بياني توضيحي لخط الانحدار ما بين المتغير المستقل (درجة المشاركة)، والمتغير التابع (دور المشاركة):

شكل (١)

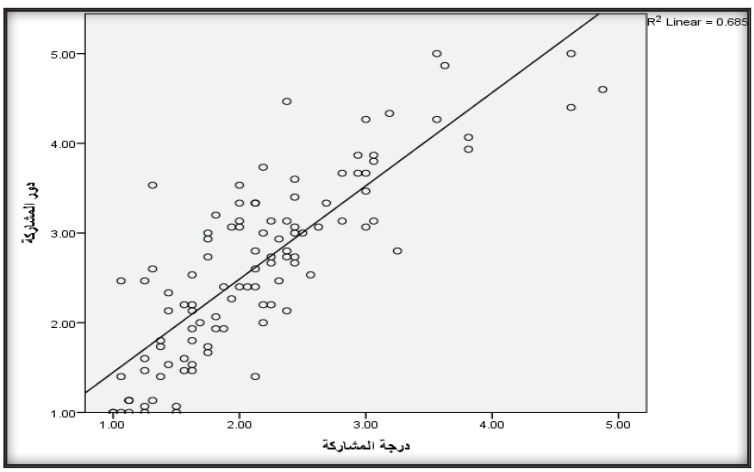

ملخص لأهم النتائج:

١. إن درجة مشاركة السكان المحليين في المشاريع التي نفذتها المجالس البلدية المنتخبة في محافظة جنين، قد كانت دون المتوسط، وذلك بحسب تقديرات أعضاء المجالس البلدية.

٢. إن مشاركة السكان المحليين في المشاريع التي نفذتها المجالس البلدية المنتخبة في إنجاح تلك المشاريع، كانت دون المتوسط، وذلك بحسب تقديرات أعضاء المجالس البلدية.

٣. تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الاحصائية ($\alpha = ٠,٠٥$) بين تقديرات أعضاء المجالس البلدية المنتخبة لدرجة مشاركة أفراد المجتمع المحلي في المشاريع التي نفذتها المجالس، وذلك بحسب كل من متغير الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، والموقع الاداري لعضو المجلس البلدي.

٤. هناك علاقة خطية موجبة وقوية دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = ٠,٠٥$)، بين درجة مشاركة أفراد المجتمع المحلي في المشاريع التي نفذتها المجالس، وبين دور هذه المشاركة في المشاريع المنفذة من وجهة نظر أعضاء المجالس، أي أنه كلما زادت درجة مشاركة أفراد المجتمع المحلي في المشاريع التي نفذتها المجالس، كلما زاد دور هذه المشاركة، وكبر في إنجاح المشاريع المنفذة من وجهة نظر أعضاء المجالس والعكس صحيح.

التوصيات:

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة يوصي الباحثان بما يأتي:

١. العمل على تنظيم ورش عمل، وندوات، ومحاضرات من قبل المجالس البلدية، وذلك من أجل نشر وترسيخ ثقافة المشاركة الشعبية بين المواطنين، بحيث تصبح لدى المواطن المحلي قناعة وإيمان بان مشاركته في هموم المجالس المحلية وقضاياها وبرامجها في منطقة سكنه، أمر يعود عليه بالفائدة، ويعزِّزُ من تسريع تقديم الخدمات المتنوعة له بشكل أفضل.

٢. أن تعمل المجالس البلدية على اتباع سياسة تخطيط المشاركة المحلية الفاعلة من قبل المواطنين، وذلك من خلال إشراكهم برسم السياسات العامة للمجالس البلدية، وحثِّهم

على أخذ دورهم الجاد في رسم المشاريع المحلية التي تنفذها المجالس البلدية وتخطيطها وتنفيذها ومراقبتها، لأن تحقيق ذلك يؤدي إلى تعزيز نجاح تلك المشاريع، ويُسرِّع في نجاحها.

٣. العمل من قبل الجهات الرسمية (المجلس التشريعي ووزارة الحكم المحلي) على سن التشريعات والقوانين التي تعطي المواطن دوراً واضحاً في رسم السياسات المحلية، والقرارات المتعلقة بالاحتياجات والأولويات المحلية، والمشاركة في تنفيذها ومتابعتها بشكل منظم.

٤. تشكيل دوائر دائمة ومتخصصة من قبل المجالس البلدية بحيث تكون مهمّاتها تلقى اقتراحات وشكاوى المواطنين، ودراستها ورفع التوصيات بشأنها إلى المجالس البلدية بشكل دائم.

٥. التواصل الدائم من قبل المجالس البلدية مع المناسبات الاجتماعية المتنوعة للمواطنين، وذلك لتمتين علاقة الثقة المتبادلة بين المجالس البلدية والمواطنين.

٦. العمل من قبل المجلس البلدي على إشراك المواطنين في اللجان الدائمة أو المؤقتة التي تشكلها المجالس البلدية، وذلك للاستفادة من قدراتهم المتنوعة واستثمارها في مجال تطوير المجتمع المحلي وتنميته بالاعتماد- ما أمكن ذلك- على القدرات الذاتية للمواطنين المحليين.

المصادر والمراجع:

أولاً- المراجع العربية:

١. إسماعيل، عبد الكريم: (٢٠٠٥) دور الهيئات المحلية الفلسطينية في تعزيز المشاركة وإحداث التنمية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، رسالة ماجستير غير منشورة.

٢. الأشرم، محمود: (١٩٨٨) محاضرات في المجتمع الريفي، جامعة حلب، الطبعة الأولى.

٣. اشتية، محمد، وحباس، أسامة: (٢٠٠٤) البلديات وهيئات الحكم المحلي، رام الله، الطبعة الأولى.

٤. بركات، عبد الله: (٢٠٠٩) دور المجالس القروية المنتخبة في محافظة جنين في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، جامعة القدس– أبو ديس، رسالة ماجستير غير منشورة.

٥. بن نبي، مالك: (٢٠٠٦) عودة إلى الذات، منشورات مركز الراية، الطبعة الأولى، دمشق.

٦. بن نبي، مالك: (٢٠٠٦) شروط النهضة، دمشق، صادر عن دار الفكر، الطبعة السادسة.

٧. جرباوي، علي: (١٩٩٦) أي نوع من السلطات المحلية نريد؟ ، نابلس، صادر عن مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى.

٨. حامد، راشد: (٢٠٠٩) إستراتيجية تطوير الهيئات المحلية في منطقة أريحا والأغوار، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، رسالة ماجستير غير منشورة.

٩. حسيبا، سناء (٢٠٠٦) : واقع واستراتيجيات الإدارة المحلية في الأراضي الفلسطينية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، رسالة ماجستير غير منشورة.

١٠. خاطر، أحمد: (١٩٨٨) التخطيط الاجتماعي/ مدخل إلى القرن الواحد وعشرين، الإسكندرية، منشورات المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الأولى.

١١. ردايدة، شكري: (٢٠٠٦) التخطيط الاستراتيجي في الحكم المحلي الفلسطيني، جامعة القدس– أبو ديس، رسالة ماجستير غير منشورة.

١٢. رشيد، أحمد: (١٩٧٧) نظم الحكم والإدارة المحلية، القاهرة، دار المعارف، الطبعة الأولى.

١٣. زهران، معروف: (٢٠٠٥) اختصاصات واستراتيجيات الهيئات المحلية (أ) وآثارها في المشاركة والتنمية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، رسالة ماجستير غير منشورة.

١٤. زيتون، أحمد. الريدي، جمال. واحمد،عبد الملك (٢٠١٠) : دراسة لبعض المتغيرات الاجتماعية والسياسية والثقافية المتصلة بأداء الدور التنموي للقيادات المحلية/

دراسة حالة لأعضاء المجلس الشعبي المحلي لمحافظة قنا) ، جامعة المنصورة، جمهورية مصر العربية.

١٥. عكش، فوزي وآخرون: (٢٠٠٠) الإدارة المحلية في فلسطين والعالم العربي، عمان، منشورات جامعة القدس المفتوحة، الطبعة الأولى.

١٦. القاروط، محمد: (٢٠٠٨) مقالات في الإدارة/ عن الهيئات المحلية، رام الله، الطبعة الأولى.

١٧. قدومي، منال: (٢٠٠٨) دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي/ دراسة للجان الأحياء السكنية في مدينة نابلس، جامعة النجاح الوطنية، (رسالة ماجستير غير منشورة) .

١٨. القريوتي، محمد: (٢٠٠٠) الإدارة اليابانية، عمان، دار البشير، الطبعة الأولى.

١٩. لطفي، عبد الحميد: (١٩٨٦) علم الاجتماع، مجهول مكان النشر والناشر، الطبعة الرابعة.

٢٠. مديرية الحكم المحلي، جنين، وثيقة رقم- ٣/ ١/ ٦- ١٧٥٠/ ٢٠١١)

٢١. نواهضة، إسماعيل: (٢٠٠٦) الديمقراطية وحقوق الإنسان، مجلة الإسراء، عدد: ٦٩.

٢٢. وزارة الحكم المحلي: (٢٠٠٤) مجالس الخدمات المشتركة للتخطيط والتطوير، رام الله، صادر عن قسم البحث والدراسات في وزارة الحكم المحلي.

٢٣. وزارة الحكم المحلي: (٢٠٠٣) الهيئات المحلية المنتخبة/ ورشة عمل، رام الله، منشورات وزارة الحكم المحلي.

٢٤. وزارة الحكم المحلي: (١٩٩٨) التقرير السنوي، رام الله.

ثالثاً- المراجع الأجنبية:

1. *Emilio R. & Michael G. & Miguel M. (2010) : Barriers and triggers to community participation across different stages of conservation management. Environmental Conservation, 37: pp 239- 249.*
2. *Jai N. & Stephen R. (1998) : Local attitudes toward community- based conservation policy and programmers in Nepal: a case study in the Makalu- Barun Conservation Area. Environmental Conservation, 25: pp 320- 333.*
3. *Joseph L. & David M. (2001) : Parent participation in community activities and the persistence of criminality. Development and Psychopathology, Volume 13, Issue 01, pp 125 – 141.*